المعنى وأثره في التوجيه

النحويّ في آي من التنزيل

إعداد

د . هادي أحمد فرحان الشجيري

قسم اللغة العربية – كلية التربية – الجامعة العراقية

Issn : 2071- 6028

Issn : 2071- 6028

المقدمة

الحمد لله الذي سخر البنان للبيان ، وأسند ترجمة المشاعر والمعاني للّسان ، فصورها حروفا للمباني والمعاني للعيان ، وأودعها أثيراً ليسمعها على بعد المكان .

سبحانه من إله قطّع نفس الحياة ، فكانت منه أفصح اللغات ، حاملة في طياتها كلَّ المشاعر والدلالات .

والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ نبيّ الهدى والإيمان ، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان .

لا بد من همسة منبهة ، وإن كانت مألوفة مكررة ، لبيان منزلة لغتنا المعبرة ، في فهم شرعتنا المطهرة .

قال ابن فارس : ((اعلم علمك الله ، وأعانك عليه ، وصرف عنك السوء ، وأعاذك منه، أن العرفان بكلام العرب ، والوقوف على مبادئ كلامهم ، ومعاني ألفاظهم واجب على كل منتسب إلى علم ، متعلق منه بسبب ، وإن أحق الناس بذلك من كان نظره في الحلال والحرام ، وفتياه في أحكام شرائع الإسلام))[١] .

وعضده الزمخشري فقال : ((ومن لم يتق الله في تنزيله ، فاجترأ على تعاطي تأويله ، وهو غير معرب ، ركب عمياء ، وخبط عشواء ، فقال ما هو تقول وافتراء وهراء ، ومنه كلام الله براء))[٢] .

وكان السكاكي يقول في علمي المعاني والبيان : الويل كل الويل لمن يتعاطى التفسير ، وهو فيهما راجل .

فقال ابن الأزرق الغرناطي معقباً : ((فالويل المضاعف كل التضعيف ، لمن يجيز تعاطيه ، وهو في النحو ، الذي هو أصل ذينك العلمين ، لا يقوم على قدم فضلا عن أن يكون ماشيا بهما))[٣] .

إن اللغات ، التي هي أصوات معبرة عن معان مستترة ، فيها عنصران أحدهما ظاهر معلوم ، وآخر مخفي مكنون ، وهما : اللفظ والمعنى . والعربية كغيرها من اللغات تشترك معها في هذين العنصرين ، ولكنها تتميز بالإعراب الذي هو ضوابط لفظية تضبط التعبير وتصححه ،

---

١ - روضة الإعلام : ١/ ٤٤٩ .

٢ - شرح المفصل : ١/ ١٦ .

٣ - روضة الإعلام : ١/ ٤١٩ .

Issn : 2071- 6028

وفيها أيضا ضابط آخر تحمله بين طياتها ألا وهو المعنى الذي قد تصحح لأجله قواعد الإعراب وضوابطه ، وهذان الضابطان هما اللذان أكسباها حرية في التقديم ودقة في التعبير .

وقد أبعد من نظر إلى النحو على أنه قوالب وقواعد جامدة ، غايته ضبط كلمة ، أو تصحيح حركة ، أو بيان علامة ، والحق أن النحو أوسع من هذا بكثير فهو لا ينفك عن المعنى مطلقا فأينما توجت بالتغيير في نظم الكلام ، أو في حركاته وسكناته ، أو تعلق مفرداته ، فثَمّة معنى مختلف ، يقصده الناطق المحقق ويفهمه السامع المدقق .

إذا فكثرة التفريعات في الأبواب النحوية المختلفة ليس تشقيقاً للمباني ، وإنما هي تصوير دقيق لما وراءها من المعاني.

وقد نظمت في هذا البحث ما تناثر من أقوال الأئمة في مواضع متفرقة عن آيات من التنزيل ، كان المعنى فيها حكماً ضباطاً في ترجيح وجه نحوي على آخر ، أو تضعيف وجه دون غيره ، أو تقديرٍ لا بدّ منه ، أو منع وجه قد يغري ظاهرُ التركيب الغرَّ بلغة العرب على القول به.

وقد جاءت مادة البحث موزعة على المباحث الآتية :

المبحث الأول : أنواع المعاني الكامنة في الجملة .

المبحث الثاني : تجاذب المعاني والإعراب .

المبحث الثالث : فهم المعنى واجب على المُعْرِب .

المبحث الرابع : تعدد المعنى وأثره في تعدد الأوجه النحوية .

المبحث الخامس : تعدد الأوجه النحوية وأثره في تغير المعنى.

المبحث السادس: المعنى وأثره في الترجيح بين الأوجه النحوية .

المبحث السابع: المعنى وأثره في منع الأوجه النحوية المحتملة لظاهر اللفظ .

المبحث الثامن: التقدير لصحة المعنى .

Issn : 2071- 6028

المبحث الأول

أنواع المعاني الكامنة في الجملة

العبارة الفصيحة التي تحمل في طياتها معنى مفهوماً معبراً قد تعاونت على تكوينه أنواعٌ من المعاني الجزئية التي لا نتنبه إليها إلا إذا اختل المعنى الدلالي العام ، وهذه المعاني هي [1]:

[1]:

المعنى الأول : المعنى المعجمي .

المعنى الثاني : المعنى النحوي الوظيفي من الفاعلية والمفعولية ونحوهما ، والذي يدل عليه الإعراب .

المعنى الثالث : المعنى الدلالي العام المتشكل من مجموع الدلالتين السابقتين .

فكلُّ كلمةٍ من مفردات اللغة لها دلالتها المعجمية الخاصة التي تميزها عن غيرها من المفردات ، فإذا ما دخلت في تركيب ما كان لها موقع نحوي معين فاعلة أو مفعولة أو صفة ... وكلُّ معنى نحويٍّ وظيفي يجب أن تحله كلمة مناسبة له تنسجم مع العامل الذي يعمل في هذا الموقع ، أي يجب أن تتوافق دلالة الكلمة الخاصة مع دلالة الموقع النحوي الذي تقع فيه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يجب أن تتناسب دلالتها مع دلالة الكلمات المجاورة لها في التركيب، فإذا ما توافقت هذه الدلالات فإن النتيجة ستكون جملة فصيحة دالة على معنى مفيد أما إذا دب الخلاف وعدم الانسجام بين هذه الدلالات فالنتيجة كلام غير مستقيم.

وقد أصّل قدماء النحويين لهذه المسألة فيما دونوه ، يقول سيبويه: ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة : فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غداً .

وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غداً وسآتيك أمس .

وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، ونحوه .

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيداً رأيت ، وكي زيداً يأتيك ، وأشباه هذا .

وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس))[2] .

فالعبارة الأولى إنما استقامت لتوافق معاني مفرداتها كلها .

---

١ – منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : ٣٦ .

٢ – الكتاب : ١/ ٢٥–٢٦ .

Issn : 2071- 6028

والعبارة الثانية إنما كانت محالاً لأن الدلالة المعجمية لمفرداتها لم تتوافق ، فـ (أتى) يدل على المضي ، و(غدا) يدل على الاستقبال لذا كان هذا الكلام محالاً . ومما شاكله في المعنى قول ابن الأنباري : ((فـ(أبداً) للمستقبل ، و(قطّ) للماضي . يقول : والله لا أكلمه أبداً وما كلمته قط ، ولو قلت : والله ما أكلمه قط ولا كلمته أبداً كان فاسداً))[١] .

والعبارة الثالثة إنما كانت مستقيمة من ناحية المواقع النحوية فكل لفظة في موقعها ، ولكن أتاها الكذب من جهة عدم الانسجام بين الدلالة المعجمية لكلمة (جبل) مع دلالتها النحوية إذا لا يستقيم أن يتسلط العامل على موقعها النحوي وهي بهذه الدلالة إلا بصرفها عن حقيقة معناها المعجمي إلى معنى مجازي يستقيم معه الكلام بالتأويل .

وأما العبارة الرابعة فجاءها القبح من عدم انسجام المواقع النحوية لمفرداتها ، إذ الحروف المذكورة في الأمثلة إنما يأتي بعدها الأفعال في فصيح الكلام .

والعبارة الأخيرة إنما دخلها المحال والكذب لعدم التوافق بين دلالة مفرداتها من أكثر من جهة.

المبحث الثاني

تجاذب المعاني والإعراب

المعنى هو المحصلة الناتجة من تآلف مفردات التركيب مع بعضها ، وللتآلف قواعد تحكمها استخلصها النحاة من استقراء كلام العرب ، وقد يرد في بعض العبارات ما فيه تجاذب بين المعنى المفهوم من التركيب وقواعد الإعراب التي قررها النحاة ، وفي مثل هذا الأمر فإن الترجيح سيكون بالتمسك بالمعنى وتصحيح الإعراب بما يخدمه ،

يقول المبرد مؤكداً أهمية المعنى وتقديمه على ما سواه : ((فكل ما صلح به المعنى فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فمردود))[٢].

وقد عقد ابن جني باباً في خصائصه بعنوان (باب في تجاب المعاني والإعراب) قرر فيه أن العروة المتمسك بها في مثل هذا الأمر هو المعنى وقواعد الإعراب تصحح له .ومما جاء فيه : ((وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب))[٣] .

١- البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٥٢٦ .

٢ – المقتضب : ٤ / ٣١١ .

٣- الخصائص : ٣/ ٢٥٥ . وينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٢١٦ .

Issn : 2071- 6028

وإيضاح ذلك بالأمثلة الآتية :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴿٩﴾ ﴾ (الطارق ٨-٩)

معنى الآية : إنه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) ، وبين ما هو متعلق به من المصدر الذي هو (الرجع) ، والظرف من صلته ، والفصل بين الصلة والموصول بأجنبي أمر لا يجوز .

فإذا كان المعنى مقتضيا لأن يتعلق الظرف بالرجع ، والإعراب مانعا من ذلك ، كانت الحيلة في تصحيح الإعراب بأن نضمر ناصبا يتناول الظرف ، ويكون المصدر الملفوظ به دالا على ذلك الفعل ، حتى كأنه قال فيما بعد : يرجعه يوم تبلى السرائر . ودل (رجعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله [١].

قال ابن الأنباري : ((يوم تبلى : ظرف ، ولا يجوز أن يتعلق بـ (رجعه) ، لأنه يؤدي إلى الفصل بين الصلة والموصول بخبر (إن) ، وهو قوله تعالى : لقادر ، وفيما يتعلق به وجهان :

أحدهما : أنه يتعلق بفعل يدل عليه قوله : (رجعه) ، وتقديره : يرجعه يوم تبلى السرائر .

والثاني : أنه يتعلق بقوله : لقادر .

والوجه الأول أوجه،لأن الله قادر في جميع الأوقات،فأي فائدة في تعيين هذا الوقت))[٢].

و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (غافر ١٠) .

معنى الآية : يقال للكافرين : لمقت الله إياكم وقت دعائكم إلى الإيمان فكفرتم ، أكبر من مقتكم أنفسكم الآن ، فـ (إذ) متعلقة في المعنى بقوله (لمقت الله) ؛ فإن حملت الآية على هذا كان فيه الفصل بين الصلة التي هي (إذ) ، وبين الموصول الذي هو لمقت الله بأجنبي . لأن خبر المبتدأ الذي هو (لمقت الله) قد تقدم على (إذ) ، وليس بداخل في صلته ، فلو أعملته في (إذ) لفصلت بين الصلة والموصول بخبر المبتدأ ، وهو أجنبي ، والفصل بين

---

١ – ينظر : الخصائص : ٣/ ٢٥٥ ، وكشف المشكلات : ٢/ ٤١٥ .

٢– البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٥٠٧ .

Issn : 2071- 6028

الصلة والموصول بأجنبي لا يجوز ، ولأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه ، وما يتعلق به يؤذن بنقصانه[١] .

فإذا كان المعنى عليه ومنع الإعراب منه أضمرت ناصبا يتناول الظرف ويدل المصدر عليه ، حتى كأنه قال بآخرة : مَقَتَكم إذ تدعون[٢] .

المبحث الثالث

فهم المعنى واجب على المعرب

إن الإعراب ، الذي هو الإبانة عن المعاني بالحركات ، هو تفسير للتركيب ، ومعتمده أولا معنى المفردة المعجمي ، ثم معناها الوظيفي الذي تدل عليه العلامة ، وأي إعراب لا يسبقه فهم لمعنى المفردة أولا ، وفهم لمعناها الوظيفي النحوي في التركيب ثانيا سيكون عرضة للخطأ ، إذ هو تفسير فلا بد أن يسبقه فهم وتدبر لمعنى الجملة بغية الوصول إلى حقيقة المعنى[٣] .

لذا فإن العلماء قد اشترطوا على المعرب أموراً أولها معرفة المعنى[٤] . يقول ابن هشام: ((وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً ، ولا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه))[٥].

ويقول الزركشي : ((ويجب عليه – الناظر في كتاب الله – مراعاة أمور : أحدها : – وهو أول واجب عليه – أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب ، فإنه فرع المعنى))[٦] .

ويقول السمين الحلبي عند قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾ (النساء ١٢) : ((ولا بد قبل التعرض للإعراب من ذكر معنى الكلالة واشتقاقها واختلاف الناس فيها ، ثم نعود بعد ذلك لإعرابها ، لأنه متوقف على ما ذكرنا))[٧] .

---

١ – ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٦٣٤ ، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣٢٨ .

٢ – ينظر : الخصائص : ٣ / ٢٥٦ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١١٦ .

٣ – ينظر : دراسات في أصول التفسير : ٣٣١ .

٤ – ينظر : علم إعراب القرآن تأصيل وبيان : ٢٣٧

٥– مغني اللبيب : ٢/ ٥٢٨ .

٦ – البرهان في علوم القرآن : ١/ ٢١٢ .

٧ – الدر المصون : ٣/ ٦٠٦ .

Issn : 2071- 6028

ومن الأمثلة الدالة على أثر المعنى المعجمي في الوظيفة النحوية ما ذكره ابن هشام عند قوله تعالى : ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾ (البقرة ٢٦٠) ، قال : ((فإن المتبادر تعلق إلى بصرهنّ ، وهذا لا يصح إذا فسر صرهنّ بقطعهن ، وإنما تعلقه بخذ ، وأما إن فسر بأملهن فالتعلق به))[١] ، والتعلق المذكور في نص ابن هشام إنما يقصد به الارتباط المعنوي الذي هو أساس العمل النحوي .

وتقول الدكتورة لطيفة النجار ، وهي تؤصل لفكرة المعنى المعجمي وأثره في توجيه الإعراب عند القدماء : ((ولكن الباحث في مصنفاتهم يلحظ بوضوح أن النظر في معاني الألفاظ يصدر عن إدراك عميق بالارتباط الوثيق بين الوظائف النحوية ودلالات العناصر التي تعبر عنها))[٢] .

المبحث الرابع

تعدد المعنى وأثره في تعدد الأوجه النحوية

معنى المفردة هو الذي يحدد دلالتها النحوية وموقعها في الإعراب ، وعلى هذا فتعدد الأوجه النحوية للكلمة الواحدة لا يعني أن الكلمة ذاتها بمعنى واحد قد تعددت فيها الأوجه النحوية ، وإنما يعني أن تعدد المعاني التي تدل عليها اللفظة هي التي عددت أوجهها النحوية ، فكل وجه نحوي له معنى يخصه ولا تتعد الأوجه النحوية للكلمة ذاتها من دون تغير معناها .

ويمكن إيضاح هذا الأمر بالأمثلة الآتية :

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً ﴾ (آل عمران ٢٨). فكلمة تقاة ، في نصبها ثلاثة أوجه ، هي :

الأول :على المصدرية . والثاني : على المفعول به . والثالث :على الحال .

وهذه الأوجه النحوية إنما بنيت على تفسير هذه الكلمة ودلالتها . فإن كانت بمعنى : الاتقاء ، فنصبها على المصدر ، كقوله تعالى : ﴿ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ﴾ (نوح ١٧) . وإن كانت بمعنى شيء يتقى أي أمر يجب اتقاؤه ، فنصبها على المفعول به . وإن كانت جمعاً ، مثل : رام رماة ، فهي منصوبة على الحال[٣] .

---

١ – مغني اللبيب : ٢/ ٥٣٢ .

٢ – منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : ١٢٢ .

٣ – ينظر : الدر المصون : ٣/ ١٠٩ ، والبرهان في علوم القرآن : ١ / ٢١٢ .

Issn : 2071- 6028

و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ٥ ﴾ (**الأعلى ٤-٥**) .

في إعراب (أحوى) وجهان :

الأول : صفة لغثاء . والثاني : حال من المرعى .

وهذان الوجهان إنما بنيا على الاختلاف في معنى (أحوى) ، فمن قال : إن معناها : الأسود من الجفاف واليبس قال هي صفة للمرعى ، ومن قال : إن معناها أنه الأسود من شدة الخضرة جعلها حالا من المرعى[١] .

وقال تعالى : ﴿ كَيۡفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلۡمَهۡدِ صَبِيّٗا ٢٩ ﴾ (**مريم ٢٩**) :

(كان) في الآية تحتمل أوجها من المعاني ، وتبعا لمعناها يكون عملها فيما بعدها ، وهذه الأوجه هي :

الأول : أن تكون بمعنى حدث ، فيكون (صبياً) منصوب على الحال من الضمير المستتر في كان ، فيكون المعنى : كيف نكلم صبياً قد خلق في المهد[٢] .

الثاني : أن تكون بمعنى صار ، فيكون (صبياً) منصوباً ؛ لأنه خبر صار .

الثالث : أن تكون صلة ، فيكون (صبياً) منصوباً على الحال ، والعامل فيها على هذا الاستقرار الذي يتعلق به الجار والمجرور .

وقد منع النحاة أن تكون (كان) هنا ناقصة على بابها ؛ لأنه لا اختصاص لعيسى في ذلك ؛ لأنه ما من أحد إلا كان صبياً في المهد في يوم من الأيام ، ثم يتكلمون بعد ذلك ، وإنما العجب من كلام من وجد وصار في حال الصبي في المهد[٣] .

يقول الباقولي : ((ولا يجوز أن يكون (كان) على بابها ؛ لأن ذلك لا يختص بعيسى، ألا ترى أن كل أحد كان صبياً في مهده يوما من الأيام ، وإنما تعجبوا من كلام مع من صار في هذا الوقت في المهد صبياً))[٤].

قال الزجاج : ((وأجود الأقوال أن يكون (مَنْ) في معنى الشرط والجزاء ، فيكون المعنى : من يكن في المهد صبيّاً – ويكون صبيّاً حالاً– فكيف نكلمه ، كما تقول : من كان لا يسمع ولا يعقل فكيف أخاطبه))[٥].

---

١ – ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٢١٢ .

٢ – ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٣٢٨ .

٣ – ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ١٢٤ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٣/ ٣٩٧ .

٤ –كشف المشكلات : ٢/ ٧٦ .

٥ – معاني القرآن وإعرابه : ٣/ ٣٢٨ .

Issn : 2071- 6028

وقال تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً ﴾ **(النساء ١٢) :**

أشكل إعراب (كلالة) على كثير من المعربين بسبب اختلافهم في معناها ، حتى جعلها ابن هشام مثلا لضرورة معرفة المعنى قبل الإعراب ، وقصة إعراب هذه الكلمة كما يرويها ابن هشام في المغني : ((قال الشلوبين : حكى لي أن نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ ﴾ فقال : أخبروني ما الكلالة ؟ فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ، ولا ابن فما سفل ، فقال : فهي إذا تمييز))[١] .

ثم عقب ابن هشام على هذه الحكاية بقوله : ((لقد أصاب النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه))[٢] . والذي يهمنا من هذه الآية ، هو تعدد أوجه إعرابها تبعا لاختلاف معناها وتفسيرها ، وفيها من الأوجه :

الأول : حال من الضمير في يورث ، والكلالة على هذا اسم للميت الذي لم يترك ولدا ، ولا والدا[٣].

الثاني : حال من الضمير في يورث ، أو خبر لكان الناقصة ، على تقدير حذف مضاف ، تقديره : وإن كان رجل يورث ذا كلالة ، فذا : حال ، أو خبر كان . والكلالة على هذا اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد [٤].

الثالث : مفعول به ثان ليورث ، وهذا على تفسير الكلالة بالمال الموروث [٥].

الرابع : مفعول لأجله ، وهذا على تفسير الكلالة بالقرابة [٦].

الخامس : نعت لمصدر محذوف ، وهذا على تفسير الكلالة بالوراثة ، والتقدير : يورث وراثة كلالة [٧].

السادس : تمييز ، وهذا على معنى الكلالة الأول ، وهذا الإعراب ذكره مكي بن أبي طالب القيسي في مشكله[١] ، وقد رده كثير من الأئمة لبعده[٢].

---

١ – مغني اللبيب : ٢/ ٥٢٨ .

٢ – مغني اللبيب : ٢/ ٥٢٨ .

٣ – ينظر: التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٣٦ ، ومغني اللبيب : ٢/ ٥٢٩ .

٤ – ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٣٦ ، ومغني اللبيب : ٢/ ٥٢٩ .

٥ – ينظر التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٣٦ .

٦ – ينظر :الكشاف : ٢/ ٣٨، ومغني اللبيب : ٢/ ٥٢٩ .

٧ – ينظر : الدر المصون : ٣/ ٦٠٩ .

Issn : 2071- 6028

المبحث الخامس

تعدد الأوجه النحوية وأثره في تغير المعنى

إن المفردة ضمن تركيبها النحوي قد تحتمل أكثر من وجه نحوي ، وكل وجه من هذه الأوجه يكمن وراءه معنى مستقل يختلف عن معاني بقية الأوجه ، لأن كل وجه نحوي إنما هو تعبير عن الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه المفردة ضمن التركيب النحوي العام ، وتبعا لهذه الوظيفة النحوية ستتغير دلالة المفردة ومن ثم دلالة التركيب، وإيضاح ذلك بالأمثلة الآتية :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ **(الرعد ٢) :**

في إعراب جملة (ترونها) وجهان :

الأول :أن تكون في موضع نصب على الحال من (السموات) ،والمعنى :ليس ثم عمد.

الثاني : أن تكون في موضع جر صفة لـ (عمد) ، والمعنى : هناك عمد لا ترى.

وإيضاح الأمر أن الجار والمجرور (بغير) يجوز أن يتعلق برفع فيكون في محل نصب على الحال من السموات ، أي رفعها خالية من عمد ، ويجوز أن يكون متعلقا بترونها ، وترونها : جملة فعلية يجوز أن تكون في موضع نصب على الحال من السموات ، فيكون المعنى : أنه ليس ثم عمد ألبتة ، ويجوز أن تكون في موضع جر لأنها صفة لعمد ، ويكون المعنى : أن ثم عمدا ، ولكن لا ترى[٣] .

و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً ﴾ (البقرة ٥٥):

في نصب قوله : (جهرة) أوجه ، وكل وجه له دلالته المستقلة عن الوجه الآخر ، منها[٤] :

الأول : أن يكون مصدرا في موضع الحال من اسم الله تعالى ، والمعنى : نراه ظاهرا غير مستور .

الثاني : أن يكون مصدرا في موضع الحال من التاء والميم في (قلتم) ، والمعنى : قلتم ذلك مجاهرين.

الثالث :أن يكون مصدرا في موضع الحال من فاعل (نرى) ، أي : ذوي جهرة .

الرابع : أن يكون مصدرا منصوبا بفعل محذوف ، والتقدير : جهرتم جهرة .

---

١ – ينظر : مشكل إعراب القرآن : ١٩٢ .

٢ – ينظر : مغني اللبيب : ٢/ ٥٢٨ ، والدر المصون : ٣/ ٦٠٩ .

٣ – ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٧ ، والدر المصون : ٧ / ٨–١٠ .

٤ – ينظر : الكشاف : ١/ ٢٧٠ ، والتبيان في إعراب القرآن : ١/ ٦٤ ، والدر المصون : ١/ ٣٦٧ .

Issn : 2071- 6028

وقال تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۖ ﴾ **(البقرة ١١٩):**

في موضع الجار والمجرور (بالحق) أوجه ، كل وجه يعطي دلالته الخاصة ، هي[١]:

الأول : أن يكون في موضع نصب على الحال من المفعول ، الذي هو الكاف في أرسلناك ، والمعنى : أرسلناك ومعك الحق .

الثاني : أن يكون في موضع نصب على الحال من الفاعل المستتر في أرسلناك ، والمعنى : أرسلناك ومعنا الحق .

الثالث : أن يكون في موضع نصب مفعولا له ، والمعنى : أرسلناك بسبب إقامة الحق .

المبحث السادس

المعنى وأثره في الترجيح بين الأوجه النحوية

الأوجه النحوية التي تذكر في كلمة معينة في تركيب معين ، إنما تعبر عن المعاني المتنوعة التي يدل عليها كل واحد من هذه الأوجه ، لذا كان قوة المعنى ضابطا مهما في التفضيل والترجيح بين هذه الأوجه ، وإيضاح هذا الأمر بالأمثلة الآتية :

قال تعالى : ﴿ فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي ﴾ **(ص ٣٢):**

ذكر النحاة لنصب (حب الخير) وجهين[٢] :

الأول : أن يكون منصوبا على المصدر ، ووضع (حب) وهو اسم مصدر موضع المصدر وهو (الإحباب) .

الثاني :أن يكون منصوباً على المفعول به .

والوجه الأول أوجه الوجهين ؛ لأن المعنى : إني آثرت حب الخير ، لا أنه أحب حبا[٣]، ((وحمل الكلام مع وجود الاحتمال على زيادة فائدة معنى أولى))[١] .

---

١ – ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ١١٠ ، والدر المصون : ٢/ ٩٢.

٢ – ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١٠٠ . وذكر الباقولي ، وتابعه أبو البقاء ، وجها ثالثاً نسبه لأبي علي الفارسي ، وهو أن يكون (أحببت) بمعنى : قعدت ، ولزمت ، وقوله : (حب الخير) مفعول له ، أي : لزمت الأرض لحب الخير معرضا عن ذكر ربي . ينظر :كشف المشكلات : ٢/ ٢٦٣ ، والتبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١٠٠. ولا يخفى ما فيه من التكلف لذا أعرضت عن ذكره في المتن .

٣ – ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٣١٥

Issn : 2071- 6028

وقال تعالى : ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾ **(الشورى ٣٠) :**

تحتمل (ما) الأولى على قراءة من حذف الفاء في قوله (فبما)[٢] وجهين [٣]:

الأول : أن تكون بمعنى الذي .

الثاني : أن تكون شرطية ، ولم تعمل في الفعل شيئا لأنها دخلت على لفظ الماضي ، فلذلك حذفت الفاء في جوابها .

يقول ابن الأنباري مرجحاً الوجه الثاني لقوة معناه : ((وجعلها شرطية أولى من جعلها بمعنى الذي ؛ لأنها أعم في كل مصيبة ، فكان أقوى في المعنى وأولى))[٤] .

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ٩ ﴾ **(الطارق ٨-٩):**

ذكر النحاة أن الظرف (يوم تبلى) يجوز أن يتعلق بأحد أمرين :

الأول : فعل مقدر يدل عليه قوله (رجعه) ، وتقديره : يرجعه يوم تبلى السرائر .

الثاني : يتعلق بقوله : لقادر .

والوجه الأول هو الأوجه والأولى لقوة المعنى ؛ لأنه إن تعلق بقادر فهذا يعني ربط القدرة بذلك اليوم ، والله تعالى قادر في جميع الأوقات ، فأي فائدة في تعيين هذا الوقت[٥] ؟

وقال تعالى ﴿ ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةً إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٥٥ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦ ﴾ **(الأعراف ٥٥-٥٦) .**

يجوز في (تضرعا وخفية) ، و (خوفا وطمعا) ثلاثة أوجه[٦] :

الأول : الحالية . والثاني : المفعول لأجله . والثالث : النصب على المصدر .

١- البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ١٧١.

٢ – هي قراءة : نافع ، وابن عامر . ينظر : التيسير في القراءات السبع : ٤٥٠.

٣ – ينظر :المحرر الوجيز:٧/ ٥١٨، والبيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٣٤٩ والتبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١٣٣ .

٤- البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٣٤٩.

٥ – ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٥٠٧ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٤ / ٦٥٧ .

٦ – ينظر : علم إعراب القرآن تأصيل وبيان : ٢٤٧ .

Issn : 2071- 6028

وقد كان للمعنى منزلته في اختيار أوجَهِ هذه الوجوه ، يقول ابن القيّم بعد ذكره للأوجه المحتملة: ((والصحيح في هذا أنه منصوب على الحال ، والمعنى عليه ؛ فإن المعنى ادعوا ربكم متضرعين إليه خائفين طامعين ... ومما يدلك على هذا أنك تجد مثل هذا صالحا وقوعه جوابا لكيف ، فإذا قيل : كيف أدعوه ؟ قيل : تضرعا وخفية ، وتجد اقتضاء كيف لهذا أشد من اقتضاء (لِمَ) ، ولو كان مفعولا له لكان جوابا لـ (لِمَ) ، ولا تحسن هنا ، ألا ترى أن المعنى ليس عليه ؛ فإنه لا يصح أن يقال : لِمَ أدعوه ؟ فيقول : تضرعا وخفية ، وهذا واضح . ولا هو انتصاب على المصدر المبين للنوع الذي لا يتقيد به الفاعل لما ذكرنا من صلاحيته جوابا لكيف.

وبالجملة ، فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال ، بل الإتيان بالحال ههنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر مع زيادة فائدة الحال ، فهو أتم معنى ولا تنافي بينهما . والله أعلم))[١] .

قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ (آل عمران ٩٧):

فحج البيت مبتدأ ، خبره في أحد المجرورين قبله [٢].

والمعنى الذي سيقت من أجله الآية وهو بيان فرض الحج على الناس ، يرجح أن يكون الخبر (على الناس) ، يقول ابن القيّم : ((والذي يقتضيه المعنى أن يكون في قوله : على الناس ؛ لأنه وجوب ، والوجوب يقتضي على ، ويجوز أن يكون في قوله : ولله ، لأنه يتضمن الوجوب والاستحقاق ، ويرجح هذا التقدير أن الخبر محط الفائدة وموضعها ، وتقديمه في هذا الباب في نية التأخير ، وكان الأحق أن يكون ولله ، ويرجح الوجه الأول بأن يقال : قوله : حج البيت على الناس أكثر استعمالا في باب الوجوب من أن يقال : حج البيت لله ، أي : حق واجب لله ، فتأمله))[٣] .

وفي الآية ترجيح آخر يعود إلى المعنى أيضا في إعراب (من) :

ففي إعرابها وجوه ، منها : البدل من الناس ، أو فاعل بالمصدر[٤]. وكونها فاعلا بالمصدر مردود من حيث الصناعة ، ومن حيث المعنى ، والذي يهمنا هو الوجه المعنوي .

يقول ابن هشام : ((قول ابن السيد في قوله : (من استطاع إليه سبيلا) إن (من) فاعل بالمصدر ، ويرده أن المعنى حينئذ : ولله على الناس أن يحج المستطيع ؛ فيلزم تأثيم

---

١ – بدائع الفوائد : ٣ / ٨٥٩–٨٦٠ .

٢ – ينظر : الدر المصون : ٣/ ٣٢٣ .

٣ – بدائع الفوائد : ٢/ ٤٥٥–٤٥٦ .

٤ – ينظر : الدر المصون : ٣/ ٣٢١ .

Issn : 2071- 6028

جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج ، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة))[1] .

يقول ابن القيّم : ((وأما قوله : من ، فهي بدل ، وقد استهوى طائفة من الناس القول بأنها فاعل بالمصدر ، كأنه قال : أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا ، وهذا القول يضعف من وجوه : منها : أن الحج فرض عين ، ولو كان معنى الآية ما ذكروه لأفهم فرض الكفاية ؛ لأنه إذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم ؛ لأن المعنى يؤول إلى : ولله على الناس أن يحج مستطيعهم ، فإذا أدى المستطيعون الواجب لم يبق واجبا على غير المستطيعين ، وليس الأمر كذلك ، بل الحج فرض عين على كل أحد ، حج المستطيعون أو قعدوا ، ولكن الله سبحانه عذر غير المستطيع بعجزه عن أداء الواجب ، فلا يؤاخذ به ، ولا يطالبه بأدائه ،فإذا حج أسقط الفرض عن نفسه ، وليس حج المستطيعين بمسقط للفرض عن العاجزين .

وإن أردت زيادة إيضاح فإذا قلت : واجب على أهل هذه الناحية أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعة للجهاد ، فإذا جاهدت تلك الطائفة انقطع تعلق الوجوب على غيرهم .

وإذا قلت : واجب على الناس كلهم أن يجاهد منهم المستطيع ، كان الوجوب متعلقا بالجميع ، وعذر العاجز بعجزه ، ففي نظم الآية على هذا الوجه دون أن يقال : ولله حج البيت على المستطيعين ، هذه النكتة البديعة فتأملها))[2] .

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾ ﴾ (القمر ٤٩) :

قد يستعظم المرء أن حركة نحوية واحدة يكون له هذا الأثر العقائدي الكبير كالذي وقع في هذه الآية ، يقول السمين الحلبي : ((وقد تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية : فأهل السنة يقولون : كلُّ شيء مخلوقٌ لله تعالى بقَدَر ، ودليلهم قراءة النصب ؛ لأنه لا يُفسَّر في هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبراً لو رُفع الأول على الابتداء . وقال القدرية : القراءة برفع (كلّ) ، و(خلقناه) في موضع الصفة لـ (كل) ، أي : إن أمرنا أو شأننا : كلُّ شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار ، وعلى حدّ ما في هيئته وزمانه))[3].

بل كانت هذه الآية بحركتها مادة الاختبار للتفريق بين أهل السنة وبين من رمي بالقدر! روى أبو القاسم الزجاجيّ عن أبي جعفر الطبري أنه قال : ((حضرت مجلس المازني ، وقد قيل له : لم قلَّتْ روايتك عن الأصمعي ؟ فقال : رُميت عنده بالقَدَر ، والميل إلى مذاهب أهل

---

١ – مغني اللبيب : ٢/ ٥٣٦ .

٢ – بدائع الفوائد : ٢ / ٤٥٦– ٤٥٧ .

٣– الدر المصون : ١٠/ ١٤٨ .

Issn : 2071- 6028

الاعتزال . فجئته يوما ، وهو في مجلسه ، فقال لي: ما تقول في قول الله عز وجل:(إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر) ؟ فقلت : سيبويه يذهب إلى أن الرفع أقوى من النصب في العربية ؛ لاشتغال الفعل بالمضمر ؛ لأنه ليس هاهنا شيء هو بالفعل أولى ، ولكن أبت عامّة القراء إلا النصب ، ونحن نقرؤها كذلك اتباعاً ؛ لأن القراءة سنة .

فقال لي : ما الفرق بين الرفع والنصب في المعنى ؟ فعلمت مراده ، وخشيت أن يغري العامة بي فقلت : الرفع بالابتداء ، والنصب بإضمار فعل ، وتعاميت عليه))[١] .

وممّا سبق نعلم أن اختلاف القراءة بالرفع والنصب في (كل) هو سبب التنازع للاستدلال بهذه الآية ، وزيادة في الإيضاح أقول : في الآية قراءتان :

الأولى : قراءة العامة ، بنصب (كل) على الاشتغال .

والثانية : قراءة برفع (كل) على الابتداء ، وبها قرأ قوم من أهل السنة[٢] .

أما الرفع فهو الوجه في العربية في مثل هذه المسائل ، قال أبو الفتح : ((هو الوجه في العربية ، وقراءتنا بالنصب مع الجماعة))[٣] .

وقال مكي القيسي : ((كان الاختيار على أصول البصريين رفع (كل) ، كما أن الاختيار عندهم في قولك :زيد ضربته الرفع ، والاختيار عند الكوفيين النصب فيه بخلاف قولنا: زيد أكرمته ؛ لأنه قد تقدم في الآية شيء عمل فيما بعده وهو (إن) ، والاختيار عندهم النصب فيه))[٤] .

إن المعنى الموهم الذي استدل به أهل الزيغ على قراءة الرفع هو الذي رجح قراءة النصب ، بل أوجبها عند بعضهم ، يقول السمين الحلبي : ((وقد رجح الناس بل بعضهم أوجب النصب ، قال : لأن الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السنة .

وذلك لأنه إذا رُفع (كل شيء) كان مبتدأ ، و(خلقناه) صفة لـ (كل) ، أو لـ(شيء) ، و(بقدر) خبره . وحينئذ يكون له مفهوم لا يخفى على متأمله ، فيلزم أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقا لله لا بقدر ، كذا قدره بعضهم))[٥] .

ويقول أبو البقاء مرجحاً قراءة النصب : ((وإنما كان النصب أقوى لدلالته على عموم ا لخلق ، والرفع لا يدل على عمومه ، بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر))[١] .

١- مجالس العلماء : ٢٢٤ .

٢ – هي قراءة أبي السّمّال . ينظر : معجم القراءات القرآنية : ٧ / ٤١ .

٣ – المحتسب : ٢/ ٣٠٠ ، وينظر : المحرر الوجيز : ٨/ ١٥٤، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ٤/ ٤٠٠

٤ – مشكل إعراب القرآن : ٧٠١-٧٠٢ .

٥ – الدر المصون : ١٠ / ١٤٦ ، وينظر : كشف المشكلات : ٢/ ٣٤٣ .

Issn : 2071- 6028

ومن قبلهما قال الإمام مكي القيسي: ((وقد أجمع القراء على النصب ، في (كل) على الاختيار فيه عند الكوفيين ليدُلّ ذلك على عموم الأشياء المخلوقات أنها لله بخلاف ما قاله أهل الزيغ : إنّ ثمّ مخلوقات لغير الله ، تعالى الله عن ذلك ، وقوله تعالى : الله خالق كل شيء يرد قولهم ، وإنما دلّ النصب في (كلّ) على العموم ؛ لأن التقدير : إنا خلقنا كلّ شيء خلقناه بقدر ، فخلقناه : تأكيد وتفسير لـ (خلقنا) المضمر الناصب لـ (كل) ، وإذا حذفته وأظهرت الأول صار التقدير : إنا خلقنا كل شيء بقدر ، فهذا لفظ عام يعم جميع المخلوقات . ولا يجوز أن يكون (خلقناه) صفة لشيء ؛ لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول ، ولا يكونان تفسيرا لما يعمل فيما قبلهما ، فإذا لم يكن خلقناه صفة لشيء لم يبق إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمر الناصب لكل ، وذلك يدل على العموم))[٢] .

ومما شابه ما تقدم إلا أن الاختيار فيه للرفع لأن المعنى عليه ، قوله تعالى بعد الآية المتقدمة : ((وكل شيء فعلوه في الزبر)(القمر ٥٢) .

فـ (كل) في هذه الآية لم يُختلف في رفعه ؛ ((قالوا : لأن نصبه يؤدي إلى فساد المعنى لأن الواقع خلافه ، وذلك أنك لو نصبته لكان التقدير : فعلوا كل شيء في الزبر ، وهو خلاف الواقع ؛ إذ في الزبر أشياء كثيرة جدا لم يفعلوها . وأما قراءة الرفع فتؤدي أن كل شيء فعلوه هم ثابت في الزبر ، وهو المقصود فلذلك اتفق على رفعه))[٣] .

وللطافة هذين الموضعين ودقتهما ومكانة علم العربية في فهمهما قال السمين الحلبي معلقاً بعدهما:((وهذان الموضعان من نكت المسائل العربية التي اتفق مجيئها في سورة واحدة في مكانين متقاربين،ومما يدل على جلالة علم الإعراب وإفهامه المعاني الغامضة،والجاهلون لأهل العلم أعداء))[٤].

وإذا كان المعنى عاملا مؤثرا في الترجيح بين الأوجه النحوية الجائزة فهو كذلك قد يكون حكما في تضعيف وجه نحوي دون غيره ، ويتضح ذلك من خلال الآيات الآتية :

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ ﴾ (البقرة ١٠٢):

---

١ – التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١١٩٦ ، وينظر : الدر المصون : ١٠ / ١٤٦ .

٢– مشكل إعراب القرآن : ٧٠٢ ، وينظر : الدر المصون : ١٠ / ١٤٦–١٤٧ .

٣ – الدر المصون : ١٠ / ١٤٧ .

٤ – الدر المصون : ١٠/ ١٤٩ .

Issn : 2071- 6028

ذكر النحاة في إعراب (ما) أربعة أوجه ، هي[١] :

الأول : أن تكون (ما) بمعنى الذي في موضع نصب على السحر .

الثاني : أن تكون في موضع نصب بالعطف على (ما) في قوله تعالى : (واتبعوا ما تتلوا الشياطين) .

الثالث : أن تكون في موضع جر بالعطف على (ملك سليمان) .

الرابع : أن تكون (ما) حرف نفي ، أي : لم ينزل على الملكين ، وهو عطف على قوله تعالى:(وما كفر سليمان) .

يقول ابن الأنباري معقبا على الوجه الأخير : ((وهذا الوجه ضعيف جدا ؛ لأنه خلاف الظاهر والمعنى ، فكان غيره أولى))[٢] .

وفي قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (الصف ١٢):

ذهب بعضهم إلى أن (يغفر) مجزوم لأنه جواب الاستفهام في الآية السابقة ، وهي قوله : (هل أدلكم ...) ، وليس الأمر كذلك والمعنى لا يشهد بصحته ؛ لأن التقدير حينئذ : إن دللتكم على تجارة يغفر لكم ، وقد دل كثيرا على الإيمان ، ولم يؤمنوا ولم يغفر لهم[٣] .

قال أبو البقاء العكبري : ((وقال الفراء : هو جواب الاستفهام على اللفظ ، وفيه بعد ؛ لأن دلالته إياهم لا توجب المغفرة لهم))[٤].

وقال تعالى : ﴿ فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ ﴾ (الزخرف ٨٩):

ذهب الفراء إلى أن سلام مبتدأ ، وخبره محذوف تقديره : سلام عليكم ، قال في معانيه : ((رفع سلام بضمير عليكم ، وما أشبهه))[٥] .

وهذا لا يستقيم من ناحية المعنى الذي سيقت له الآية ، والوجه : أن سلام خبر لمبتدأ محذوف تقديره : أمري سلام ، قال ابن الأنباري : ((سلام ، مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف ،

١- ينظر : مشكل إعراب القرآن :١٠٦، والبيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١١٤ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد : ١/ ٣٤٩ ، والدر المصون : ٢/ ٣١ .

٢ – البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ١١٤ .

٣ – ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ٢ / ٤٣٦ .

٤ – التبيان في إعراب القرآن : ٢/ ١٢٢١ ،: ونص الفراء : (وقوله : (يغفر لكم) : جزمت في قراءتنا في هل) . ينظر: معاني القرآن : ١٥٤/٣.

٥– معاني القرآن : ٣/ ٣٨ .

Issn : 2071- 6028

وتقديره : أمري سلام ، أي : مسالمة منكم ، وليس من السلام بمعنى التحية ، وهذا منسوخ بآية السيف . وزعم الفراء : أنه مبتدأ ، وأن التقدير : سلام عليكم ، وهذا لا يستقيم ؛ لأنه لم يرد به الأمر بأن يبدؤوا بالسلام ، وإنما بأن لا يبدؤوا به))[١] .

المبحث السابع : المعنى وأثره في منع الأوجه النحوية المحتملة لظاهر اللفظ

ظاهر التركيب وشيوع إعراب بعض المفردات قد يوقع في توجيه نحوي محظور يأباه المعنى ، لذا فقد نص كثير ممن تصدى لإعراب القرآن إلى مثل هذه المحظورات التي وقع أو يقع فيها بعض من لم يتأمل المعنى.

وقد ذكر ابن هشام أن الجهة الأولى التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة ، وعدم مراعاة المعنى فقرر أن أول واجب على المعرب هو فهم معنى ما يعربه[٢] .

((فكل إعراب لا يسبقه تدبر المعرب للجملة المعربة بغية الوصول إلى حقيقة المعنى عرضة للخطأ))[٣] . وفيما يأتي إيضاح هذا الأمر :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْۖ ﴾ **(هود ٨٧)**.

فالمتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) ، لأن المعرب يرى أن والفعل مرتين ، وبينهما حرف عطف ، فيبادر إلى القول بالعطف .

ولكن هذا العطف يبطله المعنى ، لإنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون . وإنما عطف (أن نفعل) على ما ، فهو معمول للفعل (نترك) ، والمعنى : أن نترك ما يعبد آباؤنا ، وأن نترك أن نفعل في أموالنا ما نشاء [٤].

يقول الباقولي : ((أن من قوله : (أو أن نفعل) في موضع النصب بالعطف على قوله: يعبد ، و التقدير : أن نترك عبادة آبائنا وفعل ما نشاء في أموالنا . وليس قوله : (أو أن نفعل) معطوفاً على قوله : (أن نترك) كما تظنه ؛ لأن المعنى ، حينئذ ، فاسد ؛ لأنه يصير التقدير :

---

١ – البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٣٥٦ .

٢ – ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٥٢٧ .

٣ – دراسات في أصول التفسير : ٣٣١ .

٤ – ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٥٢٩ .

Issn : 2071- 6028

أصلاتك تأمرك بأحد هذين ؟ وليس المعنى على هذا ، وإنما المعنى : أصلاتك تأمرك بتركنا هذين))[١] .

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ (الحجرات ٧).

يتبادر إلى الذهن أن الظرف (فيكم) خبر (أن) على التقديم ، وهذا فاسد ، لأن المعنى على غيره فليس المراد الإخبار بأن رسول الله فيهم ، وإنما المعنى أنه لو أطاعكم في كثير من الأمر لعنتم ، وإنما (فيكم) حال ، والمعنى : واعلموا أن رسول الله في حال كونه فيكم لو أطاعكم لكان كذا [٢].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ ٱلْمُحْصَنَٰتِ ﴾ (النساء ٢٥) .

حذر ابن الأنباري من أن يكون (أن ينكح) منصوبا بيستطيع ، وعلل ذلك بإحالة المعنى له ، فقال : ((ولا يجوز أن يكون (ينكح) منصوبا بيستطيع ، لإحالة المعنى ؛ لأنه يصير المعنى : ومن لم يستطع أن ينكح المحصنات طولا ، أي : للطول ، فيصير الطول علة في عدم نكاح الحرائر ، وهذا خلاف المعنى ؛ لأن الطول به يستطاع نكاح الحرائر ، فبطل أن يكون منصوبا بيستطيع ، فثبت أنه منصوب بالطول)) [٣].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾ (البقرة ١٢١) :

قد يتبادر إلى المعرب أن جملة (يتلونه حق تلاوته) هي الخبر لقربها ، وإفادتها مع المبتدأ الذي هو الاسم الموصول (الذين) ، وقد حذر حذاق المعربين من هذا الإعراب إلا على وجه مخصوص ، وذلك لعدم صدق المعنى ، قال ابن الأنباري : ((يتلونه : جملة فعلية في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في آتيناهم ، ولا يجوز أن يكون (يتلونه) الخبر ؛ لأنه يوجب أن يكون كل من أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته ، وليس الأمر كذلك إلا أن يكون الذين أوتوا الكتاب الأنبياء عليهم السلام))[٤].

ويقول المنتجب الهمداني : ((فإن قلت هل يجوز أن يكون (يتلونه) الخبر ؟ قلت : نعم أجيز ذلك إن حمل على الخصوص ، وهم مؤمنو أهل الكتاب يتلونه حق تلاوته ، ولا يحرفونه ولا يغيرون ما فيه من صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو يقرؤونه حق قراءته في

---

١ – كشف المشكلات : ١/ ٥٣٧–٥٣٨ .

٢ – ينظر : البرهان في علوم القرآن : ١ / ٢١٥ .

٣ – البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٢٥٠–٢٥٠ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٣٤٨.

٤ – البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ١٢٢ .

Issn : 2071- 6028

الترتيل والتحقيق والتدبر وإعطاء كل حرف حقه ... وإن حمل على العموم فلا ؛ لأن ليس كل من أوتي الكتاب تلاه حق تلاوته))[١] .

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ ٱلْعَذَابُ ﴾ (إبراهيم ٤٤) :

إن شهرة استعمال كلمة يوم في الظرفية قد توهم الناظر المتسرع في إعرابها ظرفا في هذه الآية ، لذا نبه العلماء إلى ذلك. قال ابن الأنباري : ((يوم منصوب لأنه مفعول أنذر ، ولا يجوز أن يكون ظرفا لأنذر ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الإنذار يوم القيامة ، ولا إنذار يوم القيامة))[٢].

وقال السمين الحلبي : ((ولا جائز أن يكون ظرفا له ؛ لأن ذلك اليوم لا إنذار فيه ، سواء قيل : إنه يوم القيامة ، أو يوم لهلاكهم ، أو يوم يلقاهم الملائكة))[٣] .

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ (القصص ٢٥) :

ما في قوله تعالى (ما سقيت) لها وجه واحد مستقيم يشهد له المعنى الذي سيقت له الآية ، وهو كونها مصدرية ، وتقدير الكلام : أجر سقيك لنا .

أما الوجه الثاني الذي يحتمله اللفظ ، وهو كونها موصولة فإنه لا يصح ، قال الباقولي : ((لا يجوز أن يكون (ما) موصولة بتة ، ولا يكون على تقدير : أجر ما سقيته لنا ؛ لأنها إذا كانت موصولة كان المعنيُّ الماء ، والذي يجزاه أجر السقي لا أجر الماء ؛ لأن الأجر للعمل لا للعين ، فثبت أن (ما) مصدرية هاهنا))[٤].

المبحث الثامن

التقدير لصحة المعنى

ترد كثير من التعبيرات التي لا يستقيم فيها الإسناد على ظاهره إلا بتقدير محذوف في الكلام ، وهذا المحذوف إنما حذف للعلم به ولوضوح المعنى ؛ لأن من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عرف معناه ، كما يقول الفراء[٥] .

---

١ – الفريد في إعراب القرآن المجيد : ١/ ٣٦٧ ، وينظر : المحرر الوجيز : ١/ ٣٣٧.

٢ – البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٦١ ، وينظر : مشكل إعراب القرآن : ٤٠٦.

٣ – الدر المصون : ٧ / ١٢٣–١٢٤ .

٤ –كشف المشكلات : ٢/ ١٩٧، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن : ٢/ ٢٣١ .

٥ – ينظر : معاني القرآن : ١ / ٢ .

Issn : 2071- 6028

وفي تفسير الإعراب يرد هذا المحذوف ليصح معنى الكلام ، وإيضاح ذلك بالأمثلة الآتية :

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ ۞ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ (التوبة ١٩) :

يقول ابن الأنباري : ((في هذا الكلام حذف مضاف ، وفي الحذف وجهان :

أحدهما : أن يكون الحذف من أول الكلام ، وتقديره : أجعلتم أصحاب سقاية الحاج وأصحاب عمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله .

والثاني : أن يكون الحذف من آخره ، وتقديره : أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كإيمان من آمن بالله .

وإنما وجب تقدير الحذف ليصح المعنى))[١] .

ويقول المنتجب الهمداني : ((وفي الكلام حذف مضاف ، تقديره : أجعلتم أهل سقاية الحاج ، وأصحاب عمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله ، تعضده قراءة من قرأ : سقاة الحاج وعَمَرَةَ المسجد الحرام ... ولك أن تقدر حذف المضاف من قوله : كمن آمن ، تقديره : كإيمان من آمن .

فلا بد من مضاف محذوف إما من أوله ، أو من آخره ، ليكون الأول هو الثاني في المعنى ؛ لأنه في الأصل مبتدأ وخبر ، والجوهر لا يكون خبرا عن حدث)) [٢].

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ (الأنعام ١١٧):

في إعراب (من) وجوه ، منها :

أن تكون موصولة في موضع نصب ، ولا بد من تقدير عامل لها ، ولا يجوز أن تكون في محل جر بإضافة (أعلم) إليها لفساد المعنى .

قال ابن الأنباري : ((من : في موضع نصب بفعل مقدر دل عليه أعلم ، وتقديره : يعلم من يضل عن سبيله ... ولا يجوز أن يكون في موضع جر ؛ لأنه يستحيل المعنى ، ويصير التقدير : إن ربك هو أعلم الضالين ؛ لأن أفعل إنما تضاف إلى ما هو بعض له . وذلك كفر محال))[٣] .

---

١ – البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٣٩٦ .

٢ – الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٢/ ٤٥٤ .

٣ – البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٣٣٦–٢٣٧ ، وينظر : كشف المشكلات : ١/ ٤٥١.

Issn : 2071- 6028

ويقول المنتجب الهمداني : ((ولا يجوز أن تكون من في موضع جر بالإضافة لئلا يصير التقدير : هو أعلم الضالين ؛ لأن أفعل التفضيل لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له ، وإذا كان كذلك يلزم أن يكون سبحانه واحدا منهم ، وذلك خطأ لا بل كفر ، ونعوذ بالله من إعراب يؤدي إلى فساد المعنى والكفر))[١].

قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥۗ ﴾ (آل عمران ٢٨) :

(نفسه) في الآية المتقدمة وقعت موقع المفعول الثاني لكن المعنى لا يستقيم حتى يقدر لها محذوف مناسب .

قال الباقولي : ((قوله تعالى : ويحذركم الله نفسه ، أي : عذاب نفسه ، وحذف المضاف))[٢].

وقال السمين الحلبي : ((نفسه : مفعول ثان لحذر ؛ لأنه في الأصل متعد بنفسه لواحد فازداد بالتضعيف آخر ، وقدر بعضهم حذف مضاف ، أي : عقاب نفسه . وصرح بعضهم بعدم الاحتياج إليه ، كذا نقل أبو البقاء عن بعضهم ، وليس بشيء إذ لا بد من تقدير هذا المضاف لصحة المعنى ، ألا ترى إلى غير ما نحن فيه في نحو قولك : حذرتك نفس زيد ، أنه لا بد من شيء تحذر منه كالعقاب والسطوة ؛ لأن الذوات لا يتصور الحذر منها نفسها ، إنما يتصور من أفعالها ، وما يصدر عنها))[٣].

و قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ﴾ (البقرة ٥١):

في إعراب (أربعين ليلة) وجه صحيح واحد ، وهو ليس على ظاهره إذ لا بد من تقدير محذوف حتى يستقيم المعنى .

فواعد تتعدى إلى مفعولين ، و(موسى) هو المفعول الأول ، و(أربعين ليلة) هو المفعول الثاني ، وتقديره: تمام أربعين ليلة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

ولا يجوز أن يعرب (أربعين ليلة) على ظاهره فيكون منصوباً على الظرفية ؛ لأنه يصيّر المعنى : واعدناه في أربعين ليلة ، وليس المعنى على ذلك ، وإنما المعنى : أن الوعد كان بتمام أربعين ليلة [٤].

---

١ – الفريد في أعراب القرآن المجيد : ٢/ ٢٢٠ .

٢ – كشف المشكلات : ١/ ٣٢٧ .

٣ – الدر المصون : ٣/ ١١٣ . ونص أبي البقاء : (ويحذركم الله نفسه) : أي عقاب نفسه ، كذا قال الزجاج ، وقال غيره : لا حذف هنا) . التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٢٥٣ .

٤ – ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١/ ٨٢ .

Issn : 2071- 6028

يقول أبو البقاء العكبري : ((وفي الكلام حذف تقديره تمام أربعين ، وليس أربعين ظرفاً ؛ إذ ليس المعنى وعده في أربعين)) [١].

ويقول السمين الحلبي : ((ولا بد من حذف مضاف ، أي : تمام الأربعين ، ولا يجوز أن ينتصب على الظرف لفساد المعنى))[٢].

نختم بحثنا بآية وعد موسى ، ﴿ رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ وَلَا تُخۡزِنَا يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ ﴾ (آل عمران ١٩٤) ، ونسأله تعالى أن يمنّ علينا بقبول العمل والنفع به ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

المصادر والمراجع

- بدائع الفوائد : ابن قيم الجوزية ، محمد بن أبي بكر ، (ت ٧٥١هـ) ، تحقيق : علي بن محمد العمران ، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار عالم الفوائد – مكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٥هـ .
- البرهان في علوم القرآن : الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، (ت ٧٩٤هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية – بيروت ، ط١، ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م .
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد،ت٥٧٧هـ، تحقيق:د. طه عبد الحميد طه ، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن : العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد ، (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق : د.حاتم صالح الضامن ، مكتبة الصحابة ، الشارقة ، ط١، ١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م .

١ – التبيان في إعراب القرآن : ١/ ٦٢ .

٢ – الدر المصون : ١/ ٣٥٣ .

Issn : 2071- 6028

– الخصائص: ابن جني:عثمان بن جني، ت٣٩٢هـ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.

–الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم – دمشق ، ط١، ١٤٠٧هـ= ١٩٨٧م .

– دراسات في أصول التفسير : د. محمد كبير يونس ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية – ليبيا ، ط١، ٢٠٠٢م .

–دلائل الإعجاز : الجرجاني،عبد القاهر بن عبد الرحمن،ت٤٧١هـ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي– القاهرة ، ط٥، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م .

–علم إعراب القرآن تأصيل وبيان : د. يوسف بن خلف العيساوي ، دار الصميعي – الرياض ، ط١ ، ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م .

–الفريد في إعراب القرآن المجيد : المنتجب الهمداني ، حسين بن أبي العز ، (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق : د.فهمي حسن النمر ، ود.فؤاد علي مخيمر ، دار الثقافة – الدوحة ، ط١، ١٤١١هـ= ١٩٩١م .

–الكتاب : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان، (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب – بيروت .

– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري،محمود بن عمر، (ت٥٣٨هـ) ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، مكتبة العبيكان – الرياض ، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م .

–كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات : جامع العلوم النحوي ، علي بن الحسين الباقولي ، (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق : د. عبد القادر السعدي ، دار عمار – عمان ، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م .

–مجالس العلماء : الزجاجي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ، ت (٣٤٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .

–المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، ١٩٦٩م .

–المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ابن عطية الأندلسي ، أبو محمد عبد الحق بن عطية ، (ت ٥٤١هـ) ، تحقيق : الرحالة الفاروق ، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، والسيد عبد

Issn : 2071- 6028

العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني ، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر ، ط٢، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م .

-مشكل إعراب القرآن : أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، منشورات وزارة الإعلام العراقية ، ١٩٧٥م .

-معاني القرآن : الفراء ، يحيى بن زياد ، (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : الأول : نجاتي والنجار ، والثاني : النجار ، والثالث : شلبي ، عالم الكتب – بيروت ، ط٣، ١٩٨٣م .

-معاني القرآن وإعرابه : الزجاج ، أبو إسحاق، إبراهيم بن السري ، (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط٣، ١٩٨٣م .

-معجم القراءات القرآنية : د. أحمد مختار عمر ، ود.عبد العال سالم مكرم ، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م .

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام ، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري ، (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتب العصرية- بيروت ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

-المقتضب : المبرد ، محمد بن يزيد ، (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت .

-منزلة المعنى في نظرية النحو العربي : د. لطيفة إبراهيم النجار ، دار العالم العربي – دبي ، ط ١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .

Issn : 2071- 6028